الأنباء
الثلاثاء 22 يناير 2013

ألقى كلمة مجلس الأمة في فعاليات اليوم الأخير لمؤتمر الاتحاد البرلماني الإسلامي

الراشد: على منظمة التعاون الإسلامي إصدار قرار يسهم في وضع حد لنزيف دم الأبرياء من أبناء الشعب السوري الشقيق

رئيس وأعضاء وفد مجلس الأمة وقوفا أثناء السلام الوطني

علي الراشد يلقي كلمة الكويت أمام المؤتمر

الراشد مستقبلا لاريجاني على هامش المؤتمر

كتب موفد مجلس الأمة عايض البرازي: دعا رئيس الشعبة البرلمانية الكويتية رئيس مجلس الأمة علي الراشد، مؤتمر الاتحاد البرلماني لمنظمة التعاون الإسلامي إلى إصدار قرار يسهم في وضع حد لنزيف دم الأبرياء من أبناء الشعب السوري الشقيق.

وقال الراشد في كلمته التي ألقاها في اجتماع الدورة الثامنة للمؤتمر «نلتقي اليوم ولايزال الدم العربي السوري ينزف من الأبرياء من أبناء وأطفال الشعب السوري الشقيق ولاتزال وسائل الإعلام تنقل لنا وعلى مدار الساعة مشاهد القتل والدمار وهي مشاهد تؤلم وتبعث على الحسرة».

وأضاف: «ان عدد الضحايا من أبناء الوطن السوري وفق ما جاء في تقارير الأمم المتحدة وصل إلى ما لا يقل عن 60 ألف ضحية لذا من الواجب علينا جميعا من منطلق مسؤولياتنا وعقيدتنا الإسلامية الراسخة أن نعمل على الخروج بقرار يسهم في وضع حد لهذه المذابح».

وأعرب عن الأمل في أن يتضمن البيان الختامي قرارا يؤكد دعم منظمتنا لمهمة المبعوث الأممي والعربي المشترك الأخضر الإبراهيمي بما يحقق التوافق الدولي في مجلس الأمن.

وثمن الراشد بكل التقدير والعرفان مبادرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد باستضافة الكويت مؤتمرا دوليا لدعم الشعب السوري وتقديم المساعدات الإنسانية إليه نهاية شهر يناير الجاري، داعيا الوفود المشاركة إلى العمل على حث حكوماتهم للمساهمة والمشاركة في هذا المؤتمر.

وأشار إلى أن قضية فلسطين «هي القضية المركزية للأمة الإسلامية»، معربا عن سعادته بنجاح الجهود العربية والإسلامية في الأمم المتحدة بحصول دولة فلسطين على صفة مراقب في الأمم المتحدة.

وأكد الراشد في السياق نفسه ان ما تحقق يعتبر «نجاحا دوليا إذ يمثل خطوة مهمة نحو إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ومواجهة مخططات دولة الاحتلال»، وقال «لقد فوجئنا والعالم بأسره بقرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي ببناء مستوطنات جديدة في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها بناء مساكن جديدة في القدس الشرقية»، مضيفا ان «الإعلان عن هذه المشاريع من قبل حكومة الاحتلال يعد نهاية قاتلة لجميع المساعي السلمية الدولية والإقليمية في حل القضية الفلسطينية».

وأكد أن هذا «يزيدنا إصرارا على مواصلة الجهود العربية والإسلامية في توحيد الصف الفلسطيني وإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب الفلسطيني وقيام دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وضمان عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين».

وأعرب الراشد عن الأمل في أن يوحد العالم الإسلامي جهوده ليكون عام 2013م هو عام القضية الفلسطينية كهدف يسعى لحله هذا العام.

وأشار إلى ما يتعرض له المواطنون المسلمون الروهنجيا في ميانمار «من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من قتل وتهجير قسري على أيدي قوات الأمن في ميانمار».

وشدد على ضرورة أن تتعاون المنظمات الإسلامية مع المنظمات الإقليمية والدولية في وضع حد لهذه المأساة الإنسانية والعمل على ضمان الحقوق المشروعة لتلك الأقلية.

وأكد ان الدور المحوري والهام الذي تقوم به البرلمانات حيال القضايا الإقليمية والدولية والجهود التي يبذلونها في التعاون والتنسيق مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية «لا بد أن تتمخض عنها قرارات دولية رشيدة وفعالة إزاء تلك الأزمات».

واستذكر الراشد تجربة مجلس الأمة خلال الفترة من 2005 حتى 2007م عندما قام بقيادة العمل ضمن نطاق الاتحاد البرلماني العربي والإسلامي وصولا إلى الاتحاد البرلماني الدولي في مؤتمر بالي في اندونيسيا بتاريخ أبريل 2007م «حينما أصدر قرارا برفع توصية إلى الأمم المتحدة يدعو فيها إلى صياغة آلية دولية تجرم الإساءة إلى رموز الأديان السماوية».

وقال: كم سعدنا حينما أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 20 مارس 2008م قرارا تقدم به عدد من مندوبي الدول الإسلامية بشأن احترام الأديان وعدم الإساءة للدين الإسلامي وما تضمنه هذا القرار التاريخي من إشارة واضحة إلى رفض الربط بين الإرهاب والدين الإسلامي.

وأضاف: لقد لاحظنا منذ ذلك التاريخ استمرار بعض وسائل الإعلام الغربية في نهج ازدراء الدين الإسلامي والإساءة إلى الرسول الكريم ﷺ، مشيرا إلى أن الاستمرار في ذلك سيتحول إلى ظاهرة تهدد الاستقرار والأمن والسلم الدولي، وشدد على ضرورة مطالبة المجتمع الدولي عبر منظمة التعاون الإسلامي بصياغة ميثاق قانوني دولي يبنى على قرار مجلس حقوق الإنسان الصادر في مارس 2008 يهدف إلى التصدي لازدراء الأديان وضمان احترام المعتقدات الدينية ورموزها.

ودعا إلى أن يكون للمنظمة دور في دعم الحوار الذي يحقق مزيدا من التفاهم بين الثقافات والحضارات وينشر قيم التسامح والمثل العليا.

وذكر الراشد ان الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ عام 2008 وما أسفرت عنه من انهيارات مالية للكثير من المؤسسات المالية طالت بعض الدول الرأسمالية المتطورة ووصلت آثارها وتداعياتها إلى كثير من الدول الإسلامية، مبينا انها «باتت تهدد الأمن الاجتماعي والسلامة الوطنية من جراء تنامي ظاهرة الفقر وتزايد معدلات البطالة».

وأشاد الراشد بالدور الحيوي والهام الذي تقوم به مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تسخير كل طاقاتها من أجل مساعدة الدول الإسلامية الأعضاء في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، لاسيما ما تقدمه بعض الدول من دعم متواصل لمشاريع البنك التنموية.

وذكر «أن حجم اعتمادات المجموعة خلال عام 2011م بلغ حوالي 8,3 مليارات دولار ليصل مجموع الاعتمادات منذ التأسيس وحتى عام 2012 حوالي 85 مليار دولار أميركي»، مشيدا بالمكانة التي أصبحت تحتلها الصيرفة الإسلامية في صياغة الحلول الناجحة ومعالجة الأزمة الاقتصادية الراهنة.

وأشار إلى أهمية التحرك الإقليمي والدولي نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط وفي المقدمة الترسانة النووية الإسرائيلية، مؤكدا أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية حق مشروع لجميع دول المنطقة.

ودعا الراشد الإخوة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى ضرورة التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة النووية لضمان استيفاء شروط ومعايير السلامة لتجنيب الشعب الإيراني وشعوب المنطقة الآثار الخطيرة الناجمة عن آثار إشعاعية محتملة لا سمح الله.

وتقدم الراشد لرئيس المجلس الوطني في جمهورية السودان رئيس المؤتمر أحمد إبراهيم الطاهر ولجمهورية السودان قيادة لحكومة وشعبا بخالص الشكر وعظيم الامتنان على دعوته الكريمة وعلى ما لقيه الوفد منذ وصوله إلى الخرطوم من كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

وكان الراشد قد ترأس الاجتماع التنسيقي لرؤساء وفود البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني لمؤتمر التعاون الإسلامي أول من أمس، وسمي خلال الاجتماع مرشحو الدول العربية لشغل عضوية اللجان الدائمة في الاتحاد البرلماني بعد أن أجرت الوفود العربية إجراءات تنسيقية فيما بينها لتوزيع برلمانات الدول المتفق عليها على اللجان الدائمة.

وأعلن رئيس الاجتماع رئيس الشعبة البرلمانية رئيس مجلس الأمة علي الراشد مرشحي الدول العربية لشغل عضوية اللجنة التنفيذية وهم برلمانات دول الجزائر والإمارات والسعودية والمغرب.

وأفاد بأن الاجتماع سمى مرشحي لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لبرلمانات مصر وليبيا وفلسطين والكويت ممثلة في عضو اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية الكويتية النائب عبدالله المعيوف.

وأضاف أن مرشحي لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئية لبرلمانات دول الجزائر وموريتانيا والبحرين واليمن، أما لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة فهي لمرشحي برلمانات المغرب وموريتانيا والعراق والأردن فيما رشح الاجتماع برلمانات دول ليبيا ومصر وعمان ولبنان لشغل عضوية اللجنة الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان.

من جانب آخر استقبل رئيس مجلس الأمة علي الراشد في مقر إقامته أول من أمس رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة محمد احمد المر والوفد المرافق له. وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البرلمانين الشقيقين ومجالات التعاون المشترك وسبل تعزيزها وتطويرها.

وهنأ الراشد الوفد الإماراتي الشقيق بمناسبة إحراز المنتخب الإماراتي لكرة القدم كأس الخليج في دورته الـ21 التي أقيمت في مملكة البحرين الشقيقة.

حضر اللقاء كل من رئيس البرلمان العربي أحمد الجروان وعضوي المجلس الوطني الاتحادي مروان بن غليطة ود.شيخة العويس وسفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى جمهورية السودان محمد الشحي إضافة إلى وفد الشعبة البرلمانية الكويتية.

من جانب آخر، استقبل رئيس مجلس الأمة علي الراشد على هامش المؤتمر رئيس مجلس الشورى بجمهورية إيران الإسلامية د.علي لاريجاني والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها، حيث تطرق الجانبان إلى آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

وقد دعا لاريجاني رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد إلى زيارة رسمية لجمهورية إيران الإسلامية.

سأل العبدالله عن دراسة الخدمة المدنية بشأن زيادة الرواتب

الجيران لإنشاء مكتب تربوي واجتماعي في جميع مدارس الكويت

د.عبدالرحمن الجيران

تقدم النائب د.عبدالرحمن الجيران باقتراح بقانون جاء فيه: انه تحقيقا لتوجيهات صاحب السمو الأمير بضرورة بث منظومة القيم الأخلاقية والمحافظة على تراث المجتمع الكويتي الأصيل، وانسجاما مع أهداف وزارة التربية والتعليم العالي، وتأكيدا لما جاء في الدستور الكويتي في مواده (9، 10، 40 و49)، ونصت المادة الاولى على إنشاء مكتب إرشاد تربوي واجتماعي ونفسي في جميع مدارس الكويت للمرحلة الثانوية، ويتألف من خبير تربوي يحمل درجة الدكتوراه، واخصائي إرشاد نفسي يحمل درجة الدكتوراه، واخصائي اجتماعي يحمل درجة الدكتوراه، على أن يتمتع عضو المكتب بمزايا أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعة الكويت والتعليم التطبيقي والأكاديمية العسكرية. ونصت المادة الثانية على إضافة مقرر القيم والأخلاق للمرحلة الابتدائية، بحيث يراعي ولا يخرج عن إطار القيم التالية: حب الوطن من الإيمان، وآداب وقواعد الحديث وإبداء الرأي في الإسلام، والوحدة المجتمعية سبيل القوة، والقانون وأهمية احترامه وتطبيقه، والايجابية والمساهمة في بناء المجتمع وتعميره وحمايته من الأخطار. ويتم توصيف هذه الاهداف وصياغتها صياغة تربوية وأكاديمية تتناسب مع قدرات ومهارات الصف الاول الى الصف العاشر، وتكون لها نسبة درجات لا تقل عن 30٪.

من جانب آخر، وجه الجيران سؤالا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير البلدية الشيخ محمد العبدالله حول الدراسة البديلة لإستراتيجية زيادة الرواتب من ديوان الخدمة المدنية.

سأله عن عقود وزارة الداخلية المبرمة مع شركات توفير العمالة الوافدة

الدبوس يسأل الحمود عن مدى حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم الدستورية والقانونية في الوزارات

عصام الدبوس

وجّه النائب عصام الدبوس حزمة أسئلة الى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاء فيها ما يلي:

يعد الحصول على شهادة الجودة والتميز الإداري نتيجة لعمل مهني وإداري متميز خير دليل على مثابرة والتزام الجهة الحاصلة عليها، ويجب ترجمة هذه الشهادات في صورة حوافز للعاملين بتلك الجهات لنشر ثقافة الجودة والتميز في جميع الأوساط.

شهادات دولية للجودة

وطالب بإفادته بالوحدات التنظيمية التابعة لوزارة الداخلية التي حصلت بالفعل على شهادات دولية للجودة او للتميز بالأداء مثل (شهادات الآيزو والاعتراف العالمي) مع توضيح الجهات والمؤسسات الدولية المانحة لتلك الشهادات، ومدة صلاحيتها، والحوافز التي تم تقديمها من جانبكم للجهات التابعة لكم والتي حصلت على شهادة التميز والجودة وذلك منذ 2008 حتى تاريخ الرد على السؤال.

وفي سؤال آخر قال الدبوس: حرصا على متابعة مدى حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم الدستورية والقانونية بجميع وزارات الدولة بعد صدور القانون رقم 10 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مطالبا بإفادته بالجهة المختصة بالوزارة والجهات التابعة لكم بمتابعة تطبيق القانون رقم 10 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، ما التدابير الادارية الفعالة التي اتخذتها الوزارة والجهات التابعة لكم لتوفير التجهيزات اللازمة لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم المدنية والسياسية؟

وما مدى التزام الوزارة والجهات التابعة لكم بتوفير مكاتب لتقديم خدمات خاصة لذوي الاعاقة في جميع الجهات التابعة لها بما في ذلك توفير مترجم للغة الاشارة ومعين لخدمة المكفوفين لضمان تمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة مع الآخرين؟

وما مدى التزام الوزارة والجهات التابعة لكم باستخدام وتعيين نسبة 4٪ من العاملين الكويتيين فيها؟

وما مدى التزام الوزارة والجهات التابعة لكم في انشاء وتهيئة المباني التابعة لها لكي تتوافق مع خدمة ذوي الاعاقة وتجهيزها بالوسائل المناسبة؟

وما الإجراءات التنفيذية المتخذة بشأن توفير مواقف خاصة بسيارات ذوي الإعاقة بجميع المباني والإدارات التابعة للوزارة والجهات التابعة لكم؟

وفي سؤال ثالث طالب الدبوس بتزويده بصورة من العقود النافذة حاليا والتي أبرمتها وزارة الداخلية مع الشركات التي توفر العمالة الآتية: رجال الأمن والسلامة، والطباعين، والمراسلين، والسائقين، وإفادته بجميع إجراءات التعاقد.

وجاء نص السؤال الرابع كما يلي: لما كانت المهام الخارجية ضرورية لتطوير أداء الموظفين واكسابهم خبرات تنعكس على تطوير أدائهم الوظيفي، او تمثيل الوزارة او الجهة المرسلة ولكون هذه المهام تستهلك من الميزانية العامة الشيء الكثير، وحرصا على ألا يوفد في هذه المهام الا من هو أهل لها وحتى لا يكون هناك اي محاباة او هدر للمال العام.

وطالب تزويده بكشف تفصيلي يبين عدد المهام الخارجية لوزارة الداخلية والجهات التابعة لكم للأعوام (2009 و2011/2010 و2012)، مع بيان أسماء المشاركين في تلك المهام والمسمى الوظيفي لكل منهم والتكلفة المالية، وذلك لكل مهمة على حدة، وهل تم ايفاد أشخاص في مهام خارجية ليسوا موظفين بالوزارة والجهات التابعة لكم أو كانوا منتدبين من جهات أخرى؟

وعدد الطلبات التي تم رفضها خلال تلك السنوات، وما الخطط الزمنية القادمة للوزارة لاعتماد الأسماء المستوفية لشروط منح الجنسية وبالتالي صدور المراسيم والقرارات لمنح الجنسية؟

المطوع: «المرافق العامة» حددت 11 أولوية

عدنان المطوع

أعلن مقرر لجنة المرافق العامة النائب عدنان المطوع عن اتفاق أعضاء اللجنة على 11 أولوية للفترة المقبلة، مشيرا الى إحالة هذه الأولويات الى مكتب مجلس الأمة لإدراجها ضمن الأولويات التي يجري التنسيق بين السلطتين لترتيبها. وأوضح ان من هذه الأولويات: إنجاز المرسوم بقانون رقم 27 لسنة 2012، بتعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم 27 لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة، لأغراض الرعاية السكنية، وإنجاز تقرير حول المشروع بقانون في شأن الهيئة العامة للنقل، وإنجاز تقرير حول المشروع بقانون في شأن الهيئة العامة للرقابة الغذائية، وإنجاز تقرير حول المشروع بقانون في شأن قانون إنشاء الهيئة العامة للبيئة، وإنجاز تقرير حول المشروع بقانون في شأن قانون إنشاء الهيئة العامة للاتصالات، والنظر في التقارير المدرجة على جدول الأعمال وتقديمها للمناقشة مثل: التحقيق في قضايا التعويضات المقررة من لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة، والتحقيق في قضايا التلوث البيئي في منطقة على صباح السالم ووضع المصانع في المنطقة الجنوبية، وقال ان من الأولويات استكمال التحقيق في قضايا تسرب الغاز في منطقة الأحمدي السكنية. ومدى التزام الحكومة بتنفيذ المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1979 بشأن الدفاع المدني. وأضاف ان من أولوياتنا المرسوم بقانون رقم 28 لسنة 2012 لتعديل بعض أحكام القانون 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت، ومشروع قانون بإنشاء هيئة عامة للطيران المدني، وأخيرا الاقتراح المقدم من النائب نبيل الفضل في شأن الإسكان.